



COVID-19 Indirect Tax Management

Cash generation: foreign business VAT refund claims



The deadlines for submitting 2019 foreign business Value Added Tax (VAT) recovery claims in the United Arab Emirates (UAE) and Kingdom of Saudi Arabia (KSA) are fast approaching. These schemes allow corporate entities with no establishment or VAT registration in the respective country, but which incurred VAT costs there in 2019, to submit refund claims to the UAE Federal Tax Authority (FTA) and the KSA General Authority of Zakat and Tax (GAZT) respectively.

In a time where cash flow is increasingly important, recovering additional VAT amounts from tax authorities is a key way of improving liquidity and, after the deadlines pass, this opportunity will be permanently lost. These schemes apply on a per-entity basis, meaning that a corporate group may be eligible to make a claim for one entity in a jurisdiction, even if it has another entity established or registered for VAT there.

Whilst business will be required to follow a verification process in order for refunds to be paid out, pursuing this opportunity can result in a much-needed boost and reduce historic costs. Claims will be accepted in the UAE up until 31 August 2020, but Deloitte strongly recommends beginning work on this now, due to the detailed documentation and evidence required to be submitted with any claim. In particular, businesses will need to source physical invoice copies for submission of the claim, which can be time-consuming.



Whilst the KSA scheme has not been officially opened by the GAZT, the KSA VAT legislation nevertheless provides a right for businesses to reclaim VAT incurred in the KSA in such circumstances. Whilst the process is less clear cut, we're currently supporting clients to submit protective claims in the KSA, irrespective of the fact the scheme hasn't been officially launched, such that your business's right to the claim is protected once the scheme is introduced. Assuming the GAZT does not retrospectively extend deadlines from prior years, KSA claims would need to be submitted by 30 June 2020 as per the deadline in the KSA legislation, in order to be valid.

In the past, many businesses felt the administration involved in submitting this type of claim would outweigh the benefit of the refund obtained, but in these uncertain times every little helps! We're currently supporting our clients to make the process as easy as possible, by assisting to validate the eligibility of businesses to claim under the schemes, as well as reviewing the accuracy, completeness and acceptability of claims and assisting with submission. If you think these schemes might apply to you and would like to discuss further, please do not hesitate to contact us.

Contacts



Mark Junkin
ME Indirect Tax Leader
Deloitte Middle East



إدارة الضريبة غير المباشرة في ظل أزمة كوفيد-19 توليد النقد: مطالبات الأعمال الأجنبية باسترداد ضريبة القيمة المضافة المتكبدة



وفي حين أن نظام ردّ الضريبة للأعمال الأجنبية لم يتم إطلاقه رسمياً من قبل الهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة العربية السعودية، إلا أن التشريعات الضريبية في المملكة تمنح الأعمال الحق في المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة المدفوعة فيها في مثل هذه الحالات. وعلى الرغم من أن العملية أقل وضوحاً، إلا أننا ندعم حالياً العملاء لتقديم طلبات استرداد احتياطياً في المملكة العربية السعودية، بغض النظر عن حقيقة أن النظام لم يتم إطلاقه رسمياً، بحيث تتم حماية حقوقهم في المطالبة بالاسترداد عند بدء العمل بالنظام. ومع افتراض أن الهيئة العامة للزكاة والدخل لا تقوم بتمديد المواعيد النهائية بأثر رجعي من السنوات السابقة، فحتى يكون طلب الاسترداد صالحاً فإنه يجب تقديمه بحلول 30 يونيو 2020 وفقاً للموعد النهائي الذي حدّدته التشريعات الضريبية للمملكة.

شعرت الكثير من الأعمال في الفترات السابقة بأن تكاليف الإدارة المشاركة في تقديم هذا النوع من المطالبات فاقت ما حققته من فائدة فيما يتعلق بالمستردات التي تم الحصول عليها، ولكن في مثل هذه الأوقات العصبية كل شيء ولو قليل مفيد! ولذلك فإننا نقدم الدعم حالياً لعملائنا لتسهيل هذه العملية قدر الإمكان، وذلك من خلال المساعدة في التحقق من استحقاق الأعمال للمطالبة بالاسترداد في ظل هذه الأنظمة، فضلاً عن مراجعة دقة المطالبات واستيفاءها لجميع الشروط والمتطلبات، ودرجة قبولها والمساعدة في تقديمها.

إذا كنت تعتقد أن هذه الأنظمة قد تنطبق عليك، وكنت ترغب في مناقشة هذا على نحو أكثر تفصيلاً، يرجى التواصل مع أي من الجهات الواردة معلوماتها فيما يلي، أو جهة الاتصال المعتادة في "ديلويت".



مع اقتراب المواعيد المحددة لتقديم طلبات استرداد ضريبة القيمة المضافة لعام 2019 من قبل الأعمال الأجنبية (الأعمال الزائرة لغرض الأعمال) في كل من الإمارات العربية المتحدة (الإمارات) والمملكة العربية السعودية (المملكة)، تجدر الإشارة إلى أن هذه الأنظمة تسمح للشركات التي ليس لديها مقر تأسيس أو منشأة ثابتة وليست مسجلة للضريبة في البلد المعني، باسترداد الضريبة المدفوعة عن التكاليف المتكبدة، من خلال تقديم طلبات الاسترداد إلى هيئات الضرائب المعنية، وهي الهيئة الاتحادية للضرائب في الإمارات، والهيئة العامة للزكاة والدخل في المملكة.

ففي الوقت الذي نتردد فيه أهمية التدفق النقدي، فإن استرداد مبالغ ضريبية إضافية من هيئات الضرائب يشكل وسيلة أساسية لتحسين السيولة، إذ أنه بعد مرور المواعيد النهائية المحددة للاسترداد، ستضيع هذه الفرصة بشكل دائم. والجدير بالذكر أن هذه الأنظمة تُطبق على أساس كل كيان على حدة، أي أن مجموعة الشركات قد تكون مؤهلة لتقديم طلب الاسترداد عن كيان واحد في بلد ما، حتى مع وجود كيان آخر ضمن مجموعة الشركات لديه مقر تأسيس أو مسجل للضريبة فيها.

وبالرغم من أنه سنطالب الأعمال بمتابعة عملية التحقق من أجل استرداد المبالغ المدفوعة، فإن اغتنام الأعمال لهذه الفرصة قد يؤدي إلى زيادة في النقد قد تكون في أمس الحاجة إليها وأيضاً تخفيض التكاليف السابقة.

وسيتقبل الطلبات في الإمارات العربية المتحدة حتى تاريخ 31 أغسطس من العام الجاري، ولكن ديلويت توصي الأعمال بشدة بضرورة بدء العمل في هذا الشأن الآن، وذلك بسبب المستندات التفصيلية والاثباتات التي يتعين على الأعمال تقديمها مع طلب الاسترداد. لاسيما، التزام الأعمال بالحصول على نسخ من الفواتير المادية لتقديمها مع الطلب، الأمر الذي قد يستغرق وقتاً طويلاً.

جهات التواصل

مارك جنكين
مسؤول الضرائب غير المباشرة
ديلويت الشرق الأوسط

